

الحاجة الى تجديد الممارسات البيداغوجية لدى الأساتذة الجامعيين في نظام LMD: التكوين في علم المكتبات في الجزائر نموذجا
حليمة الزاحي

قسم علم المكتبات، جامعة باجي مختار - عنابة، Zahi_biblio@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/01/28

تاريخ المراجعة: 2018/10/02

تاريخ الإيداع: 2016/10/31

ملخص

استدعى اعتماد نظام LMD في التعليم العالي العديد من التغييرات في بيئة التعليم، خاصة ما يتعلق بالأستاذ الجامعي باعتباره موجها ومحركا للعملية التعليمية، وبالتالي فرض عليه مجموعة من الأدوار الجديدة لم تكن في التعليم التقليدي كالمراقبة البيداغوجية والتقييم المستمر للطالب. هذه الأدوار وأخرى حتمت على الأستاذ تغيير طريقة التدريس لتتماشى مع متطلبات LMD وما يفرضه العصر من إلزامية إدخال التكنولوجيات الحديثة في التعليم. وتحاول هذه الدراسة التعريف بأهم الممارسات البيداغوجية المعتمدة من طرف أساتذة علم المكتبات ومدى أهميتها في تطوير الكفاءات العلمية لدى الخريجين وجعلهم قادرين على العمل بما يتلاءم مع متطلبات عصر المعلومات والاتصالات.

الكلمات المفتاحية: تعليم عالي، نظام LMD، ممارسات بيداغوجية، أستاذ جامعي، علم المكتبات.

The Need to Develop Pedagogical Practices in the System LMD of Higher Education

Abstract

The adoption of LMD in higher education required several changes in the educational environment especially with regard to the university teacher who is considered as the guide and monitor of the teaching process. This study tries to define basic pedagogical practices adopted by the teachers in library science and their relevance in developing the scientific competences of their graduates and enabling them to work effectively in the information and communication age.

Keywords: Higher education, LMD system, pedagogical practices, university teacher, library science.

La nécessité de développer des pratiques pédagogiques dans le système LMD de l'enseignement supérieur

Résumé

Le recours au système LMD a bouleversé les habitudes, en provoquant plusieurs changements dans l'enseignement supérieur notamment pour l'enseignant universitaire considéré comme moteur du processus pédagogique. Plusieurs rôles et de nouvelles missions lui ont été ainsi confiés à l'instar de l'accompagnement pédagogique personnalisé et l'évaluation continue de l'étudiant. Cette étude met en lumière les pratiques pédagogiques adoptées par l'enseignant de la bibliothéconomie et leur impact sur le développement des compétences scientifiques des étudiants afin de les préparer aux nouveaux défis attendus.

Mots-clés: Enseignement supérieur, système LMD, pratiques pédagogiques, enseignant universitaire, bibliothéconomie.

توطئة (مقدمة):

يواجه العالم النامي اليوم جملة من التحديات والرهانات للحاق بالدول المتقدمة والتي تسعى جاهدة لاكتساب وامتلاك مختلف المقومات والأسس الحقيقية التي تجعلها ضمن هذا الركب، وأساسها قدرتها على امتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتحكم الفعال فيها واستخدامها في تضيق الفجوة المعرفية بين هذه الدول. هذه الأهداف وأخرى لا تتحقق إلا إذا قامت هذه الدول بالاهتمام وبصورة جادة بقطاع التعليم العالي بها كونه القائم على تكوين الكفاءات البشرية وهو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف والمضي بالتطلعات.

ويقينا منها بدور التعليم العالي في تطوير المجتمعات ومدته بالعنصر البشري المؤهل للتعامل مع مختلف الأزمات راحت الدولة الجزائرية تولى اهتماما خاصا بقطاع التعليم العالي وذلك من أجل إخراج الجامعة الجزائرية من جملة المشاكل التي تتخبط فيها، جاء الخيار الحتمي للتوجه نحو نظام LMD ليكون بديلا ضروريا للنظام الكلاسيكي الذي أصبح بعيدا عن تحقيق مخرجات تتماشى مع تطور الرؤية المستقبلية لتوجه البلاد بصفة عامة وتمكين الجامعة الجزائرية من أن تكون ضمن ركب جامعات الدول المتقدمة وجعلها تتكيف بصفة مستمرة مع التطورات والمستجدات العالمية. وتتمثل الخطوط الكبرى لهذا التوجه في وضع هيكلية جديدة للتعليم في أطوار تكوينية: تعرف بـ LMD: ليسانس، ماستر، دكتوراه.

وأهم ما جاء به النظام الجديد هو اعتماد تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي يبرز دور الأستاذ الجامعي على اعتبار أنه ركيزة من ركائزه، وقاعدة من قواعد بنائه. حيث أصبحت عملية التعليم وإعداد وتطوير الأستاذ في التعليم الجامعي من المرتكزات الأساسية لهذا النمط من التعليم كونه مختلفا عن قبل، وكان لابد من إيجاد سلوكيات بيداغوجية جديدة تتلاءم مع نمط التعليم الحديث. وتحاول هذه الدراسة التطرق والتعريف بمختلف الممارسات البيداغوجية المنتهجة من طرف أساتذة علوم المكتبات بقسم علم المكتبات جامعة باجي مختار والتي تجعل مخرجات التعليم في هذا النمط أكثر فعالية.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- الإطار المنهجي للدراسة:

1-1- إشكالية الدراسة:

يواجه التعليم العالي في العصر الحديث جملة من التحديات لمواكبة التطور السريع الذي يشهده عصر المعرفة بكل متغيراته من خلال التطور المتزايد في التكنولوجيات الحديثة والحاجة إلى تطوير وتحقيق جودة ونوعية مخرجات العملية التعليمية ومواءمتها مع ما يتطلبه سوق العمل، ما فرض على قطاع التعليم العالي وضع مجموعة من الخطط والسياسات الممنهجة القادرة على تكوين دفعات طلابية متمكنة من مواكبة عصر العولمة وقادرة على مجاراة مختلف التحديات التي يفرضها العصر الحالي.

فالتغيير المستمر في تصميم البرامج وتجديد التخصصات وتطويرها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع يحتم على الهيئة التعليمية بدورها إعادة النظر في مختلف الطرق والأساليب المستعملة خلال هذا التكوين والتي تضمن الكفاءة والفعالية لخريجي مرحلة التعليم العالي، والجزائر كغيرها من الدول تعمل جاهدة على مواكبة التطور الحاصل في المجتمعات وتكييف خريجها مع ما تتطلبه بيئة العمل العالمية. لذا كان لزاما عليها التوجه نحو نمط التعليم العالي الذي تتعامل به مختلف جامعات دول العالم. وهذا ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 371.04 المؤرخ في 08 شوال 1425 الموافق لـ 2004/11/21 المتضمن إحداث شهادة ليسانس نظام جديد خلال السنة

الجامعية 2005/2004. وتكون الدراسة به على ثلاثة أطوار، الأول ليسانس لمدة 3 سنوات، يتبعها الطالب بدرجة سنتين في الطور الثاني الماجستير، في حين تكون الدكتوراه في الطور الثالث ولمدة أربع سنوات. وقد تحتم على التحول إلى هذا النمط الجديد من التعليم مجموعة من التغييرات التي مست مختلف عناصر العملية التعليمية ومن أهم ذلك إعادة النظر في الاستراتيجيات والممارسات المعتمدة لتقديم المحتوى التعليمي حتى يتمكن الأستاذ من القيام بدوره بكل فعالية وكفاءة. فبتحول التعليم الجامعي بالجزائر إلى LMD جعل من الممارسات البيداغوجية التقليدية غير ملائمة لهذا النمط من التعليم. حيث تسعى الدراسة إلى الإجابة على الإشكال التالي: ما مدى توافق الممارسات البيداغوجية المعتمدة من طرف أساتذة علوم المكتبات مع مبادئ التعليم في نظام LMD؟

2-1- تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على جملة التساؤلات التالية:

- 1- ما الدور الجديد الذي يمكن للأستاذ الجامعي أن يقوم به في ظل تطبيق نظام LMD؟
 - 2- ما هي جملة الاستعدادات التي لا بد على الهيئة التدريسية امتلاكها من أجل تفعيل إسهاماتها وقدراتها من أجل تقديم تكوين فعال في نظام LMD؟
 - 3- ما هي أهم الممارسات البيداغوجية المطبقة من طرف أساتذة علوم المكتبات في نظام LMD؟
 - 4- كيف يمكن تجديد وتطوير الممارسات البيداغوجية في علم المكتبات بما يجعلها متوافقة مع احتياجات التعليم الحديثة في برامج LMD؟
 - 5- ما مدى كفاءة الممارسات البيداغوجية المطبقة في تدريس مناهج علوم المكتبات في تكوين فئة مكتبيين قادرين على التعامل مع مختلف تحديات بيئات العمل؟
- 1-3- فرضيات الدراسة: ليكون مجال الدراسة دقيقا ومحددا، ولتجنب الانحراف عن الموضوع بعد التعمق فيه، ينبغي وضع فرضيات لاختبار مدى ثبوتها وتطابقها مع الواقع، وهي كالتالي:
 - 1- تؤثر خبرة الأستاذ الجامعي على اعتماد ممارسات بيداغوجية فعالة في نظام التعليم العالي ل م د.
 - 2- التكوين المستمر للأستاذ الجامعي ضرورة يفرضها التوجه نحو ل م د.
 - 3- اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال حتمية يفرضها برامج التكوين في علوم المكتبات في سياق نظام ل م د.

4-1- أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر قطاع التعليم العالي من أهم المجالات التي تساعد على التنمية والتطور في البلد، لذا كان الاهتمام به من الأولويات وذلك للوعي بأهمية توفير بيئة أكاديمية متكاملة وقادرة على تكوين إطارات قادرة على التعامل مع مختلف تحديات البيئة الخارجية خاصة مع متغيرات العصر الحديث، ونظرا لكون قطاع التعليم العالي بالجزائر يشهد العديد من المتغيرات التي يفرضها متطلبات المجتمع العالمي والتي كان من أبرزها التحول والتغيير في نمط التعليم إلى LMD، كان لزاما على الهيئة التدريسية التجديد في قدراتها وتطوير إمكاناتها والتغيير في أنماط التدريس لتنماشى مع هذا التحول. خاصة وأن الدور البيداغوجي للأستاذ الجامعي في نظام LMD تغير عن ما كان سابقا (التلقين)، إذ أصبح المحرك والموجه الأساسي لحققة التعليم. وتتجلى أسباب دراسة الموضوع في:

- التغيير في نوعية المهارات والقدرات المطلوبة من الأستاذ الجامعي في نظام LMD.
- المتطلبات الجديدة للنظام التعليمي الجديد Imd التي تركز أساسا على الجودة في مخرجات العملية التعليمية.

- تطور برامج التعليم الجامعي ومناهجه وتكييف خريجها مع متطلبات وتحديات بيئة العمل اليوم.

1-5- أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الدراسة في معرفة مختلف التغيرات التي طرأت على البيئة التعليمية في نظام التعليم العالي LMD بصفة عامة وتلك التي غيرت في مناهج وبرامج علوم المكتبات والمعلومات بصفة خاصة والتي تركز على الأستاذ الجامعي لتقييم الدور الذي يؤديه في هذه العملية بعد أن كان التلقين أساس العملية التعليمية في النظام الكلاسيكي. ولهذا تهدف الدراسة إلى معرفة مختلف السبل والممارسات المطبقة من طرف الهيئة التدريسية في العملية التعليمية، وخاصة أن مناهج علوم المكتبات والمعلومات تتأثر بصفة خاصة بالتطورات المختلفة الحاصلة في المجتمع سواء من حيث التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال، أو القوانين والتشريعات المتعلقة بالمجال وغيرها. إذ تستوجب الضرورة التجديد والتقييم المستمر للمناهج والخطط التعليمية وطرق تقديم هذه البرامج والمواد التعليمية حتى يستطيع المتكون من التفاعل والتأقلم مع مختلف بيئات العمل في مختلف الميادين التي تتماشى مع تكوينه وشهادته.

1-6- منهج الدراسة:

تتطلب الإجابة على مختلف الأسئلة الواردة في الدراسة جملة من المعارف والنظريات الميدانية المسبقة والناجمة عن الملاحظة الميدانية لسير العملية التعليمية داخل الأقسام، إضافة إلى الاحتكاك المتواصل مع الأساتذة في التخصص حيث تم جمع بيانات الدراسة الميدانية من خلال أداتي المقابلة والاستبيان لمجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة في التدريس الجامعي في مجال المكتبات والمعلومات، كما تم اعتماد المنهج الوصفي في جمع بيانات الدراسة ومن خلال الاطلاع على الأدبيات المنشورة في مجال الممارسة البيداغوجية ومختلف مواد البرامج التكوينية في علم المكتبات وتحليلها.

1-7- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى⁽¹⁾: الدراسة عبارة عن مقال علمي للباحثة سيدهم خالدة هناء في مجلة Cybrarians والتي هدفت إلى التعرف على واقع الأستاذ الجامعي في تدريس تخصص علوم المكتبات بمختلف الجامعات الجزائرية، سواء كانت أقساما أو شعبا. خاصة بعد إصلاحات التعليم العالي وتوجهه نحو المنظومة الجديدة lmd، حيث اكتست الدراسة أهميتها من خلال عرض تجارب كل أساتذة الجامعات الجزائرية المتخصصين في المجال والمقارنة فيما بينها.

واعتمدت الباحثة في دراستها على كل من المنهج الوصفي والمنهج المسحي، حيث كان الأول في إبراز وتبيين وضع أساتذة التخصص في التدريس في حين أعتمد المنهج المسحي في الحصول وتوفير الإحصائيات المتعلقة بالأساتذة من مختلف الأقسام والشعب المتخصصة في علوم المكتبات عبر القطر الجزائري والتي شملت 179 أستاذ وهو عدد الأساتذة المتخصصين في علوم المكتبات لسنة 2013. قامت الدراسة على توزيع 137 استبانة على الأساتذة باختلاف مؤهلاتهم وخبراتهم العلمية، حيث تمحورت الأسئلة حول احتياجات الأساتذة لتطوير التخصص وتلبية حاجاته العلمية، وعملية التكوين المستمر ومتطلبات الأستاذ الجامعي في عملية التدريس في ظل التكنولوجيا الحديثة. وخلصت الدراسة إلى:

- 1- الكشف عن مجموعة من المشاكل التي يعانيها الأستاذ الجامعي والتي يمكن أن تحد من دافعيته وعطائه في التدريس، والتي قدمت وفقها جملة من الحلول العملية.
 - 2- أبرزت منظومة التعليم الجديدة احتياجات جديدة وحتمية للأستاذ الجامعي على مختلف المستويات المهنية والعلمية.
 - 3- كل المبحوثين لهم رؤية مستقبلية جديدة حول الأستاذ الجامعي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة ويستدعي تكويننا ذاتيا مستمرا.
- الدراسة الثانية⁽²⁾:

في مقال علمي للباحث عبد الرزاق المقدمي وبعنوان التكوين في علوم المعلومات والتوثيق في بلدان المغرب العربي تحت تأثير التطور الجارف للتكنولوجيات الرقمية، تشير الدراسة إلى أن بلدان المغرب العربي تعمل جاهدة من أجل تطوير قطاع الاتصالات والمعلوماتية ونشر الثقافة الرقمية وإرساء مجتمع المعرفة، وعلى إعادة هيكلة برامج التكوين الجامعي. حيث اعتمدت كل هذه الدول على نظام التعليم العالي Imd من أجل تحقيق مرونة وتناظر دولي لشهادات خريجي التعليم العالي.

وأن ما التزمت به القمة العالمية لمجتمع المعلومات بتونس "أن تكنولوجيا المعلومات تمثل إمكانية كبرى لتعميم الوصول إلى تعليم ذا جودة يطور التكوين الأساسي العالمي ويفتح الباب أمام وضع لبنات مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة".

ويشير الباحث الى أن بلدان المغرب العربي استغلت فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتم اعتماد نظام جديد في التعليم العالي Imd، وقد قامت الدراسة على تحليل برامج تدريس علوم المكتبات بكل من تونس، والمغرب والجزائر. حيث بينت الدراسة ضرورة توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصال للأستاذ الجامعي كونها من أولويات تطوير القطاع والعملية التعليمية على الخصوص، وتعرض الدراسة إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تدريس علوم المكتبات والاتصال في مختلف المعاهد بهذه البلدان.

وخلصت الدراسة إلى أن اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تزايد مستمر خاصة إثر اعتماد نظام Imd الذي يدفع بدوره كل عناصر العملية التعليمية إلى الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة للاتصال والمعلومات. الدراسة الثالثة⁽³⁾: في مقال حول تجديد الممارسات البيداغوجية والمنشور بمجلة العلوم الإنسانية، عولجت إشكالية تجديد الممارسات البيداغوجية بالجامعة الجزائرية والتي لا تزال حسب صاحب المقال ممارسات تلقائية غير مدروسة لا تتماشى مع التوجه الجديد للتعليم العالي من جهة وغير قادرة على تكوين فعّال للكوادر البشرية. حيث أن أغلب الممارسات المطبقة من طرف الأستاذ الجامعي لا يراعى فيها مستوى الطالب ومحتوى المادة التعليمية، وإنما تجتمع غالبيتها في أنها منبثقة من خبرة الأستاذ وثقافته، ومن أجل معرفة تأثير تجديد وتنوع الممارسات البيداغوجية في التعليم الجامعي حاولت الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات تمثلت في:

- ✓ الممارسات البيداغوجية المعتمدة من طرف الأستاذ هي أساس الفشل الدراسي للطالب.
- ✓ غياب التكوين البيداغوجي للأستاذ الجامعي هي أساس الاختلالات التي تواجهها مهنة التدريس.
- ✓ يمكن التكوين البيداغوجي للأستاذ الجامعي من تنمية ممارساته البيداغوجية.

وقد شملت الدراسة جامعة قسنطينة (قبل تقسيمها) كونها واحدة من الجامعات الأولى على المستوى الوطني بالنظر إلى عدد الطلبة والأساتذة بها، إضافة إلى تعدد التخصصات المدرسة بها ما يعطي إمكانية أكثر للكشف عن أنواع متعددة من الممارسات نظرا لاختلاف العلوم. وقد شملت الدراسة 139 أستاذ جامعي.

وقد وصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تأكيد فرضية أن الممارسات البيداغوجية للأساتذة تعتبر عاملا من عوامل فشل الطلبة.
- تركز الممارسة البيداغوجية للأستاذ الجامعي على العلاقة بين الطالب والأستاذ وليس التقنية المستخدمة.
- العدد الكبير للطلبة داخل القسم يشكل عائقا أمام جودة التعليم خاصة إثر الاتجاه نحو تفريد التعليم.
- عدم اهتمام بعض الأساتذة لمعرفة أسباب الفشل الجامعي، والذي يعتبر في حد ذاته سببا.
- تأكيد فرضية أن التدريب والتكوين عامل مهم في تنمية الأستاذ الجامعي وتطوير أساليبه وممارساته التعليمية.
- عدم الاهتمام بأدوات وأساليب التقييم التي تعتبر ضرورية وتتغير من مقياس لآخر.
- عدم استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة يساهم في الفشل الجامعي: سواء تعلق الأمر بعدم قدرة الجامعة على توفير هذه الأجهزة أو بعدم قدرة الأستاذ على استخدامها.

ما يمكن ملاحظته: أن كل الدراسات المهمة بموضوع الممارسات البيداغوجية تشير جميعها إلى عنصر التكوين والتدريب كعامل أساسي في تطوير هذه الممارسات خاصة وأن الأمر يتعلق بالتنمية المهنية للأستاذ والتي تعتبر عملية ضرورية لتطوير العملية التعليمية من جهة وضمان أحسن تكوين للطلاب الجامعي والقضاء على الفشل الدراسي.

2- التعليم العالي في عصر المعرفة:

2-1- التحديات العلمية والتكنولوجية التي تواجه التعليم العالي في عصر المعرفة:

لقد تطلب التحول إلى مجتمع المعرفة مجموعة من التغييرات الجذرية في بنية التعليم وأهدافه ومحتواه وأساليبه، حيث فرضت العديد من التحديات على العملية التعليمية الجامعية منها:

- ظهور التعليم العالي الجامعي الإلكتروني.
- تزايد في استخدام الانترنت بمختلف خدماته.
- ظهور المكتبات الرقمية.
- تطور معايير جودة المناهج التعليمية.
- تطور مجالات البحث العلمي.
- التوجه نحو تكامل المعرفة.
- التكيف مع متطلبات عصر المعرفة.

2-2- سمات التعليم العالي في بيئة مجتمع المعرفة:

لقد حدث تطور مستمر في أدوات المعرفة ما أدى إلى التغير الكيفي في أساليبها ما جعل المعرفة في متناول من يقن مهارات الاستخدام والوصول إليها. فأصبح التحدي الحقيقي ليس في امتلاك المعرفة وإنما في استخدامها في حل المشكلات التي تواجه المجتمع. فقد تحولت الفكرة من امتلاك المعرفة إلى نقلها واستخدامها وتطبيقها والاستفادة منها. وهذا بدوره تحدٍ يفرض نفسه في التعليم العالي الذي لم يعد قادرا من خلال نظمه التدريسية التقليدية على مسايرة التطورات المتلاحقة في أدوات المعرفة ونظمها وعلى مواكبة التطورات السريعة فظهرت

أنماط جديدة من التعليم كالتعليم المفتوح، والتعليم عن بعد، والتعليم باستخدام الوسائط المتعددة، فالتعليم باستخدام البريد الإلكتروني وشبكات المعلومات العالمية. هذه الأنماط الجديدة من التعليم التي أصبحت ضرورية في عصر المعرفة تفرض على كل فرد مهارات جديدة للتعلم والتعليم. وأصبحت هذه الأشكال الجديدة من التعليم تفرض نفسها كوسائل وأساليب جديدة للتعليم على المستوى الجامعي⁽⁴⁾.

وبذلك برزت العديد من التوجهات الفكرية التي تسعى إلى الرقي بالتعليم العالي على مستوى العديد من الدول وخاصة المتقدمة منها، من خلال المؤتمرات والملتقيات الدولية والتي تسعى لأن تجعله يتسم بالخصائص التالية:

- تهدف الأساليب التعليمية المتطورة إلى إكساب المتعلم مهارات التفكير العلمي وحل المشكلات، ومهارات التفكير المنطقي، وتنمية القدرة على الاستنتاج والتحليل والنقد، وكذلك تنمية القدرة على البحث والتجريب والإنتاج الإبداعي من خلال أساليب التعليم المتطورة التي تتسم بالمنطقية والتخطيط السليم. فنمو علم النفس التربوي وخاصة ما قدمته المدرسة السلوكية من قوانين ونظريات تختص بالتعلم وأساليبه أدى إلى اتجاه واضح نحو الاهتمام بتنمية المهارات أو الكفاءات التعليمية عقلية كانت أم انفعالية أو نفسية - حركية. وبهذا انتقل الاهتمام في إعداد المعلم وتأهيله تربوياً وأكاديمياً من جانب التحصيل إلى تأكيد جوانب المهارة المختلفة⁽⁵⁾.

- تهدف الأساليب التعليمية المتطورة إلى تنمية مهارات التفاعل الاجتماعي ومهارات تناول المعلومات ومهارات النشاط العقلي والمهارات المعرفية ومهارات الاتصال، لكي يكون إنساناً فاعلاً في المجتمع ومشاركاً في عمليات التطور التي تحدث فيه، وليس إنساناً سلبياً مستهلكاً فيصبح عبئاً على المجتمع الذي يعيش فيه.
- من أهم سمات التربية المتطورة أنها تهتم بتنمية مهارة اتخاذ القرار لدى المتعلم، وتعميق مفهوم المشاركة الإيجابية، والتعلم من خلال التجربة والخطأ بهدف تشكيل شخصية المتعلم وإعداده لمواجهة قضايا العصر.
- لم تعد المعرفة الهدف الأساسي للتربية المتطورة، بل أصبح الهدف هو القدرة على الوصول إلى المصادر الأصلية للمعلومات وتوظيفها في حل المشكلات.

- لم تعد وظيفة التعليم في التربية المتطورة مقصورة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والمطالب الفردية، بل تجاوزتها إلى النواحي الوجدانية والأخلاقية، وإكساب الفرد القدرة على تحقيق ذاته.

2-3- تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة في التعليم العالي:

لقد عرف مجال تقنيات المعلومات تطورات مستمرة، وغالباً ما تكون التكنولوجيا الأحدث أحسن أداء وأكثر تقدماً من سابقتها، "وقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات طفرة حقيقية في أساليب أداء العمل وفي سرعة وكفاءة ودقة إنجاز العمل بصورة جعلت العالم يقفز درجات التقدم والنمو بسرعات غير مسبوقة"⁽⁶⁾، وكان لها الأثر الملموس على عمليتي التعليم والتعلم، حيث تمثلت مظاهره في:

- 1- تطور التربية والتعليم في كل من: المفهوم، والمحتوى، والطرق، والأساليب والأدوات.
- 2- تطور المستحدثات في مجال تكنولوجيا التعليم، كاستخدام الكمبيوتر والانترنت.
- 3- ظهور نظريات وأفكار جديدة متطورة.
- 4- اندثار مهن وتخصصات قديمة، وظهور أخرى جديدة، مما يجعل تطوير التعليم كضرورة حتمية لكونه الأداة القادرة على تطوير إمكانات الفرد بما يمكنه من التفاعل مع تكنولوجيا العصر.
- 5- ظهور مفاهيم مستحدثة أملتتها هذه التغيرات، كالحكومة الإلكترونية، ومجتمع المعلومات، والتعلم الإلكتروني⁽⁷⁾.

فتكنولوجيا التعليم من المجالات المهمة والعلوم المستقلة بذاتها، لها فلسفتها وأسسها وبرامجها التي أصبحت تشكل محورا رئيسيا من محاور العملية التعليمية في معظم البلدان المتقدمة وبعض البلدان الآخذة في التقدم، وذلك داخل مؤسسات التعليم الجامعي خاصة والتعليم العام عامة. "ومن المؤسف أن تقتصر تكنولوجيا التعلم مفهوما أو مهنة أو مجال دراسة أو ميدان تطبيق عند عموم الناس أو عدد قليل من التربويين على مجرد استخدام المواد والآلات والأجهزة البسيطة الضوئية منها أو الالكترونية الحديثة في مجال التعليم، ويعد هذا الاعتقاد غير المنطقي من الأخطاء الشائعة والمفاهيم المغلوطة التي تحتاج إلى تصويب وتعديل منهجي سليم، الأمر الذي يستلزم التأكيد على أن تكنولوجيا التعليم لا تقف عند حد منتجاتها كالمواد والأجهزة التعليمية، بل إن الأمر يتطلب إبراز تكنولوجيا التعليم كعلم وعملية وطريقة للتفكير المنهجي المنظم المرتبط بالتصميم والتطوير التعليمي على المستوى الإجرائي داخل المؤسسات التعليمية"⁽⁸⁾.

ويشير البيان العالمي للتعليم العالي في القرن الواحد والعشرين الصادر عن اليونسكو إلى ضرورة تبني مؤسسات التعليم العالي المبادرة للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ودمجها في التعليم، ويؤكد على أنه "يجب أن يكون لمؤسسات التعليم العالي دورا رياديا فيما يتعلق بالأخذ بالمزايا والإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي لكل المؤسسات التركيز على مبدأ الجودة والالتزام بالمعايير المثلى في ممارسات ونتائج التعليم من خلال إنشاء بيئات تعليمية جديدة تبدأ من التسهيلات الخاصة بالتعليم عن بعد ووصولاً إلى مؤسسات ونظم افتراضية للتعليم العالي، قادرة على تخطي حاجز المسافة وتطوير نظم تعليمية عالية الجودة. وتضمن بذلك إحداث تقدم على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وتحديد وتطبيق أولويات المجتمع"⁽⁹⁾.

3- إصلاح وتطوير التعليم العالي بالجزائر:

3-1- تحديات وأهداف إصلاح التعليم العالي:

مر التعليم العالي بالجزائر بمجموعة من المراحل شملت كل مرحلة منها جملة من الإصلاحات عملت على تكيف برامج التعليم العالي مع التغيرات والتحديات التي يعيشها المجتمع في تلك المرحلة. وكان آخر هذه الإصلاحات هو تطوير أساليب ونمط التعليم العالي في الجزائر من أجل مواجهة التحديات والرهانات التي فرضتها العولمة والثورة التكنولوجية والتقنية المتسارعة وخاصة ما أحدثته تكنولوجيا المعلومات والاتصال ما جعل التعليم العالي ملزما بإيجاد صيغ جديدة للتعاون، وإعادة النظر في مجالات: التنظيم، والمناهج، والبرامج، وكل ما يتصل بالعملية التكوينية لإعداد الإطارات المؤهلة لمسايرة التطور السريع في مختلف الميادين⁽¹⁰⁾، وعلى ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية وتوجيهها المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 أبريل 2002، فقد حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفترة 2004-2013 والتي من محاورها تطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي ذات ثلاثة أطوار تكوينية ليسانس، ماستر، دكتوراه، مع هيكلة تستجيب للمعايير الدولية وتكون مصحوبة بتأهيل في مختلف البرامج التعليمية. ويهدف هذا الإصلاح إلى الوصول وتحقيق الغايات التالية⁽¹¹⁾:

* ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي.

* تحقيق تناغم حقيقي مع البيئة الاقتصادية عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة ما بين الجامعة وعالم الشغل.

* تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن.

- * تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لاسيما منها المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وأدائها.
- * التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.
- * تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنوعها.
- * إرساء أسس الحوكمة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.
- * تشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.

2-3- التحول إلى نظام LMD:

إن تطوير وتنفيذ إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي لا يكون إلا من خلال إنشاء هيكل جديد للدروس، يرافقه تحديث وتطوير البرامج التعليمية المختلفة، فضلا عن إعادة تنظيم التسيير البيداغوجي. وهي أهم المحاور التي جاء بها نظام LMD ليتماشى مع ما تتطلبه البيئة العالمية اليوم.

فالجامعة لم تعد فضاء ينظم ويتحقق فيه اكتساب المعرفة ونقلها وإنتاجها وتطويرها ونشرها فحسب، بل حاضنة باتت تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى كعامل فاعل وحاسم في التنمية وتحقيق التنافسية الاقتصادية. ويتكفل نظام ل.م.د بهذا البعد المزوج من خلال إدخال ممارسات بيداغوجية جديدة ومقاربات ابتكارية في بناء برامج للتعليم والتكوين مستوحاة مباشرة من احتياجات المجتمع وكذا من خلال تطوير قدرات البحث وتطبيقاته. ويقضي هذا النظام كذلك إعادة تحديد المهام الموكلة للجامعة في علاقتها مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي، وكذا إعادة ضبط أشكال مشاركتها في حل المشاكل المرتبطة بالنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي. إنه نظام يدعم ويرافق كل سياسة ترمي إلى ترقية الابتكار وتوسيع قدرات امتلاك التكنولوجيا في إطار شراكة ديناميكية تجمع بين الجامعات ومخابر البحث والمؤسسات العمومية والخاصة وحتى الهيئات المالية والمستثمرين المحتملين⁽¹²⁾.

إن هذا الإصلاح يركز على مقارنة جديدة للعلاقات البيداغوجية والعلمية "طلبة- أساتذة - إدارة" ضمن مسعى يضع الطالب في قلب جهاز التكوين. ويجعل من هيئة التدريس العنصر المحرك الذي تقع عليه مهمة تعريف برامج التكوين والبحث وتصميمها وتجسيدها تحت مسؤولية وإشراف المؤسسة الجامعية التي خولتها أحكام هذا الإصلاح صلاحيات جديدة ومنحها صفة صاحب المشروع في صياغة سياستها التطويرية⁽¹³⁾.

3-3- هيكل نظام LMD:

إن تجسيد الأهداف المراد تحقيقها من الانتقال إلى النمط الجديد من التعليم يتجلى من خلال وضع هيكلية من ثلاثة أطوار تعليمية هي: الليسانس والماستر والدكتوراه وتختصر وفق حروف LMD، ويتشكل كل طور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات، وفقا لما يلي⁽¹⁴⁾:

- 1- الليسانس: يشتمل هذا الطور على ستة سداسيات، كما يتضمن مرحلتين تتمثل أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات، والمرحلة الثانية تكوين متخصص. وينتهي طور الليسانس إلى غايتين:
 - غاية ذات طابع مهني تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل.
 - غاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

2- الماستر: يشتمل هذا الطور على أربع سدايسيات، وهو طور مفتوح لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس أكاديمية ويستوفي الشروط المطلوبة للالتحاق بهذا الطور. كما أنه مفتوح كذلك لكل حاصل على ليسانس ذات طابع مهني الذي يمكنه هكذا العودة إلى الجامعة بعد قضاء فترة في الحياة المهنية.

يحضر تكوين الماستر لمهنتين هما:

* مهمة مهنية متميزة باكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد، بما يسمح بالانفاذ إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة (ماستر مهني).

* مهمة الباحث المتميزة بالتحضير للبحث العلمي الموجه منذ البداية للقيام بنشاط بحث في الوسط الاقتصادي أو في الوسط الجامعي (ماستر بحث).

3- الدكتوراه: يضمن هذا الطور من التكوين الذي تبلغ مدته ستة سدايسيات (06) ما يلي:

- تعميق المعارف في تخصص محدد.

- تحسين المستوى عن طريق البحث ومن أجل البحث (تنمية الاستعدادات للبحث، معنى العمل في فريق...)، ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة أطروحة.

إن هذه الهيكلية الجديدة توفر لكل متعلم وفي كل مرحلة من مراحل الحياة، ومهما كان المستوى الذي تم بلوغه والدوافع المعبر عنها فرصة الإقبال على تكوين جديد أو تحسين تكوين سابق سواء من خلال ممارسة مهنة أو بعد تجربة مهنية. كما أن هذه الهيكلية تقدم رؤية جديدة للتكوين الجامعي تركز على:

- وضع مخطط لتطوير الجامعة يأخذ في الحسبان مجمل الانشغالات سواء منها الاقتصادية والعلمية أو الاجتماعية والثقافية وهذا على الأصعدة المحلية والجهوية والوطنية.

- عروض تكوين متنوعة ومعدة بالتشاور مع القطاع الاقتصادي.

- بيداغوجية نشطة حيث يكون الطالب الفاعل الأساسي في رسم مسار تكوينه من خلال مشاركته في بناء مشروعه المستقبلي، وضمان مرافقته من خلال فرقة بيداغوجية مقدمة النصح والسند طوال مساره التكويني.

- تقييم دائم ومستمر للتعليم وللمؤسسات التعليمية، وتتبع كل هذه الجهود من أجل بعث جامعة جديدة حية وعصرية.

4- الأستاذ الجامعي في نظام LMD:

4-1- الأدوار الجديدة للأستاذ الجامعي وضرورة تطوير الممارسات البيداغوجية:

يلعب الأستاذ الدور الجوهري في تطوير العملية التعليمية ونجاحها بما يتلاءم مع حاجات المجتمع، فهو المسؤول عن تكوين وإعداد مخرجات مؤهلة تلبي احتياجات ومتطلبات المجتمع، لذا كان لزاما تطوير دوره ودعمه بالعديد من الإمكانيات سواء ذاتية (حماسه للعمل، سعة الاطلاع المعرفي، إلمامه بالمادة التدريسية، القدرة على إيصال المعلومة...) وأخرى مادية تكنولوجية كالوسائل التكنولوجية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات... الخ والتي تساهم في تنمية أدائه وتطوير طرق التدريس. فالأستاذ الجامعي لا بد أن يكون ملما بجملة من المعارف والكفاءات التي تتمثل في: كفاءات لغوية، كفاءات علمية (متحكم في المعرفة)، كفاءة منهجية، كفاءة بيداغوجية، كفاءة في التعامل... الخ.

4-1-1- ضرورة التوجه إلى أنماط وممارسات بيداغوجية جديدة:

تقوم نظريات التربية الحديثة على قلب وتغيير الأساليب البيداغوجية التقليدية، من خلال إعادة تكوين المدرسين والأساتذة على النظريات الحديثة والأساليب المبتكرة في تقديم المعلومات وتوجيه الطلبة نحو طرق علمية وعملية أكثر كفاءة من حيث تحفيز القدرات، وأكثر إنتاجية من حيث المعارف الجديدة. وما تلح عليه استراتيجيات التعليم الحديثة أن يأخذ دور المكون التوجيهات التالية:

- التعرف على قدرات المتعلمين وميولهم واتجاهاتهم من خلال الملاحظة المباشرة والاختبارات التقييمية، وتقديم العون للمتعلم في تطوير قدراته وتنمية ميوله واتجاهاته.
- إعداد المواد التعليمية اللازمة مثل الرزم التعليمية، ومصادر التعلم، وتوظيف التقنيات الحديثة كالتلفاز، والأفلام، والحاسوب.

- تدريب الطلبة على المهارات المكتنية وتشمل: مهارة الوصول إلى المعلومات والمعارف ومصادر التعلم ومهارة الاستخدام العلمي للمصادر، ومهارة استخدام المعينات التربوية المتوفرة في مكتبة الجامعة أو خارجها.
- وضع الخطط العلاجية التي تمكن الطالب من سد الثغرات واستكمال الخبرات اللازمة له.
- اعتماد الاستراتيجيات التعليمية النشيطة: كالتعلم القائم على المشكلات، والتعلم بالتحقق.

وبما أن تسارع التطورات التقنية يجعل المهارات تصبح باطلة بشكل أسرع فأسرع، فمن المناسب في مجالات المعرفة هذه التشجيع على "اكتساب آليات تعلم، بدل أن نفرض كتلة محددة المعارف"⁽¹⁵⁾ وقد أخذ الاهتمام بالتجديد في الطرائق التعليمية يركز على التكنولوجيات الحديثة، لكن هذه "الأدوات المتعددة الوسائط الجديدة ليست الدواء السحري الذي سيسمح لنا بالاستغناء عن المدرسين، على عكس حسابات أولئك الذين يأملون في توفير تكاليفهم. فالتكنولوجيات الجديدة تسمح بنقل المعلومة في اللحظة إلى العالم أجمع، لكن تحويل المعلومات إلى معارف يقتضي مدرسين ممتازين أكثر فأكثر"⁽¹⁶⁾.

فالتطور الكمي الذي تشهده الجزائر في مجال التعليم من خلال الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعة الجزائرية سنويا وبمختلف التخصصات، يحتم عليها ضرورة إيجاد نمط فعال واستراتيجيات مدروسة لضمان جودة العملية التعليمية لغاية تخريج قوى بشرية مؤهلة قادرة على التعامل والتكيف مع متغيرات العصر. وما يحتم ضرورة تبني وانتهاج طرق وممارسات بيداغوجية جديدة في التعليم مايلي⁽¹⁷⁾:

- تطبيق مفهوم الجودة: فاعتماد طرق ومنهجيات مدروسة ومحددة الأهداف يعتبر آلية فعالة لتحقيق مبدأ الجودة في التعليم.
- مبدأ التعليم في نظام Imd والذي يعتبر الطالب المحور الأساسي للعملية التعليمية ما يحتم على الأستاذ اعتماد أساليب تساعد على توجيه الطالب نحو الإبداع وتنمية تفكيره واعتماد مصادر أخرى للتعلم كالمكتبة وخدماتها. وتغيير في دور الأستاذ في هذا النمط من خلال الإشراف والمتابعة البيداغوجية.
- ضرورة إدخال التكنولوجيات الحديثة في العملية التعليمية الذي أصبح من الضروريات الملحة في التعليم من أجل تشارك المعرفة وتسهيل إيصال المعلومة للمستفيد، ومن أجل اتساع رقعتها بحيث لا يتوقف التعليم بالخروج من الجامعة.

2-4- أهداف تطوير الممارسات البيداغوجية في نظام LMD:

لقد كانت فكرة تنمية وتطوير الممارسات البيداغوجية في تدريس برامج LMD من ضروريات التحول في هذه البرامج وما تفرضه من تغيرات على مختلف عناصر العملية التعليمية، سواءً الأستاذ أو الطالب أو حتى المحتوى والمنهج التعليمي، حيث يهدف التغيير في اعتماد ممارسات بيداغوجية جديدة تتماشى مع هذا النظام إلى تحقيق جملة الأهداف المسطرة التي سعى لها التحول من النظام الكلاسيكي وهي:

- التركيز على الطالب في العملية التعليمية: فمن التلقين في النظام الكلاسيكي الذي كان يعتمد على الأستاذ في الإلقاء ودور الطالب مقتصر على الحفظ والاسترجاع أصبح هذا النمط غير فعال. وبالتالي تطلب ممارسة جديدة تتميز بالتركيز على دور الطالب وتشجيعه على البحث والإبداع.
- تختلف الممارسة الفعلية على أرض الواقع لنظام LMD عن النظام التقليدي اختلافا جوهريا من حيث طرق التدريس وطرق التلقي، وبالتالي لا بد أن يكون هدف الممارسات البيداغوجية الجديدة دفع الطالب إلى تنويع مصادر المعرفة كونه طالبا بتكوين معارفه وإثرائها باستمرار. إذ يقول ALAIN Collas ألان كولاس في مقال له حول "تكوين مستعملي المعلومات في التعليم العالي"، اقتناء الاستقلالية في الحصول على المعلومة هو تحقيق أفضل اندماج في محيط العمل الجامعي ومحاربة الرسوب في المراحل الأولى من التعليم وضمان أفضل تحضير للحياة المهنية⁽¹⁸⁾.

وتأخذ نوعية التعليم في نظام مصدرها من البيداغوجية النشطة التي تترك للطالب مجالا واسعا للمبادرة وهو ما يستلزم أن يكون التعليم من خلال⁽¹⁹⁾:

- ❖ التوفيق بين الجانب النظري والتطبيقي بالتركيز على الملتقيات، ودراسة الحالات وإجراء الدراسات الميدانية.
- ❖ المرافقة المستمرة من طرف الأساتذة للطلبة (تنشيط الوصاية، الكفاءات الخارجية... الخ)
- ❖ اعتماد شبكات معلوماتية، وأجهزة سمعية بصرية، ومكتبات..... الخ

5- الدراسة الميدانية:**1-5- حدود الدراسة:**

1-1-5- الحدود الجغرافية: نظرا لصعوبة دراسة كافة أقسام علوم المكتبات بالجزائر والمنتشرة في كل جهات الوطن، اقتصرت الدراسة على قسم علوم المكتبات والتوثيق بجامعة باجي مختار عنابة.

2-1-5- الحدود الزمنية: انطلقت الدراسة ابتداءً من تحديد الموضوع وضبط الإشكالية والفرضيات وكل ما يتعلق بالجوانب المنهجية، ثم البحث الوثائقي وإثراء الجانب النظري وإجراء الدراسة الميدانية إلى تفرغ النتائج وتحليل البيانات وذلك خلال السنة الدراسية 2015/2016.

2-5- منهج الدراسة:

انطلاقاً من كون المنهج الوصفي طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، بغية الوصول إلى أهداف محددة لوضعية أو مشكلة اجتماعية، وجمع بيانات كافية ودقيقة عن الظاهرة المدروسة⁽²⁰⁾، فقد تم الاعتماد عليه في إعداد هذه الدراسة لكونه يقوم على تنظيم هذه البيانات وتحليلها، واستنباط الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة للمشكلة المطروحة للبحث وذلك لمعرفة رأي الأساتذة المتخصصين في علم المكتبات والعلوم الوثائقية حول المناهج والاستراتيجيات التي يستخدمونها في تعليم التخصص ومدى ارتباطها بتغيير المناهج ما بين النظام الكلاسيكي ونظام لمد.

3-5- أداة جمع البيانات: تم الاستعانة في إنجاز الدراسة بكل من الملاحظة والمقابلة والاستبيان، حيث كانت الملاحظة بصفة دورية وأثناء ممارسة الأساتذة لمهامهم البيداغوجية خلال حصصهم التدريسية، إضافة إلى الأداة الرئيسية المتمثلة في الاستبيان.

تم إعداد وتصميم استمارة استبيان في أربعة محاور رئيسية، ضم كل منها من 5 إلى 6 أسئلة تقيس في مجملها رأي أساتذة قسم علوم المكتبات بجامعة عنابة في التوجه إلى نظام ل م د وتعرّف بمختلف التغييرات التي طرأت على العملية البيداغوجية من خلال هذا النظام.

4-5- مجتمع وعينة الدراسة:

تعالج الدراسة واقع تأثير نظام ل م د على الممارسات البيداغوجية للأساتذة الجامعيين، وقد تم اختيار أساتذة تخصص علم المكتبات بالجزائر كنموذج، ومع اتساع رقعة تدريس علوم المكتبات في كامل التراب الوطني ونظرا لكبر مجتمع الدراسة وتشتته تم اختيار قسم علم المكتبات والتوثيق بجامعة باجي مختار بعنابة كعينة للدراسة، حيث اشتملت الدراسة على أعضاء الهيئة التدريسية لقسم علوم المكتبات بجامعة عنابة للعام الدراسي 2016/2015 والذي بلغ عددهم 13 أستاذا دائما، تختلف مؤهلاتهم وخبراتهم التعليمية.

وبعد توزيع الاستبيان على كل أفراد العينة والبالغ عددهم 11 أستاذا تم استرجاع 11 استمارة، مايمثل العدد الإجمالي لمجتمع الدراسة.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

5-5- التدريس في نظام LMD:

الجدول رقم (01): خبرة أساتذة علوم المكتبات بعنابة في التدريس الجامعي

النسبة	التكرار	الخبرة في التدريس
18,18	02	أكثر من عشرة سنوات
54,54	06	من 5 الى عشرة سنوات
27,27	03	أقل من 5سنوات
99,99	11	المجموع

كانت نسبة الخبرة في التدريس متفاوتة بين أفراد العينة حيث إن من خبرتهم تراوحت بين 5 و10 سنوات كانت بنسبة 54,54% وكانت أعلى نسبة وذلك راجع إلى بدايات ظهور فروع وأقسام علوم المكتبات وانتشارها وتوسع القسم في السنوات الأخيرة، حيث إن إنشاء قسم علوم المكتبات بجامعة عنابة كان سنة 2006 وبالتالي استقطب خلال هذه السنة عددا هاما من الأساتذة بغية انفراد القسم بتدريس التخصص واستقلاله عن الجذع المشترك في العلوم الإنسانية. في حين احتلت خبرة أقل من 05 سنوات نسبة 27,27% كونهم وظفوا في إطار احتياج القسم مؤخرا والذي أصبح يستقطب أعداد مهمة من الطلبة خاصة أنه خلال هذه الفترة يعتبر القسم الوحيد الذي يدرس التخصص في الشرق الجزائري بعد قسم علوم المكتبات بقسنطينة. أما نسبة 18% فهي تخص الأساتذة من ذوي الخبرة التي تفوق 10 سنوات والذين كانوا يدرسون سابقا سواء على مستوى الجذع المشترك أو بأقسام أخرى كوهان وقسنطينة والجزائر العاصمة.

6-5- التوجه نحو نظام LMD في تدريس تخصص علوم المكتبات:

الجدول رقم (02): خبرة أساتذة علوم المكتبات بعناية في التدريس الجامعي بنظام LMD

النسبة	التكرار	الخبرة في التدريس بنظام LMD
08,72	02	10
64	06	من 5 إلى عشرة سنوات
27,27	03	أقل من 5 سنوات
99,99	11	المجموع

إن بدايات تدريس نظام lmd في الجزائر في بعض الجامعات الكبرى كانت مع 2004، والذي مس بعض التخصصات دون أخرى بنفس الجامعة. واتسع تطبيق النظام وبدأ بالانتشار بعد ذلك في باقي الجامعات الجزائرية الأخرى ليمس العديد من التخصصات.

وتعتبر أقسام علوم المكتبات من بين التخصصات الحديثة التي زاد انتشارها وتوسعت أكثر بظهور نظام LMD حيث ظهرت العديد من الأقسام الجديدة لتدريس علوم المكتبات وانتشرت على كامل التراب الوطني، حيث انشئت أقسام جديدة في كل من تبسة وقالمة، وبسكرة وباتنة، وسيدي بلعباس، والقائمة طويلة حيث بلغ عدد الأقسام أو الشعب التي تدرس التخصص 39 على المستوى الوطني. والقسم محل الدراسة بدأ التعليم به مباشرة بنظام LMD وهذا ما تؤكد نسبة 64 % التي درست بهذا النظام من 05 إلى 10 سنوات وهي تتوافق ونسبة الأساتذة الذين وظفوا فور إنشاء القسم، في حين احتلت نسبة الخبرة في تدريس LMD أقل من 05 سنوات 36% وهو ما يمثل نسبة الأساتذة الجدد في التدريس.

7-5- مميزات التحول إلى نظام LMD في علوم المكتبات:

عمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى انتهاج هذا النظام الجديد كونها رأته فيه مجموعة من الخيارات التي من شأنها تطوير العملية التعليمية والقضاء على المشاكل التي يعانيها كل من الطالب والأستاذ في النظام البيداغوجي التقليدي، غير أن آراء عينة الدراسة حول هذه القاعدة متفاوتة في مجموعة من النقاط خاصة من حيث الحجم الساعي والإمكانيات.

الجدول رقم (03): رأي أساتذة علوم المكتبات بعناية في الحجم الساعي المخصص لتدريس مقررات LMD

النسبة	التكرار	الحجم الساعي المخصص لتدريس مقررات LMD
27,27	03	كاف
72,72	08	غير كاف
99,99	11	المجموع

حيث أن نسبة 72% ترى أن الحجم الساعي المخصص لمعظم المواد التعليمية غير كاف خاصة وأن بعض المواد تدرس في سداسي فقط، ما يجعل الأستاذ مقيدا في برنامج المادة التعليمية مركزا على أساسياتها والمحاور الكبرى للمقياس ما يجعل الطالب غير ملم وغير قادر على فهم محتويات المقياس بدقة وفعالية وهذا ما تؤكد إجابات الأساتذة، حيث أجمع كل الأساتذة على أن سنوات التعليم في هذا النظام وخاصة للطور الأول ليسانسن (03 سنوات) غير قادرة على إكساب الطالب المعارف الأساسية والضرورية في تخصصه خاصة وأنه

يدرس مجموعة كبيرة ومتنوعة من المواد في السنة الأولى وخاصة الجذع المشترك في العلوم الإنسانية التي بها مواد لكل التخصصات التي يمكن أن يتوجه لها الطالب في السنة الموالية ما يجعل التخصص في سنتين فقط. إضافة إلى أن أغلب الجامعات عمدت إلى تطبيق النظام دون تهيئة أرضية خصبة وإمكانيات مخصصة له وهو أساس مايقوم عليه النظام خاصة وأن 80% من التعليم تقوم على الطالب الذي يحتاج إلى مخابر ومكتبات ووسائل للدعم، وهو ما تؤكد نسبة 84% على أن الجامعة لم تطور في إمكانياتها وخدماتها لتتلاءم مع هذا النظام حيث تفتقر أغلبية الجامعات إلى مخابر مجهزة أو إلى مكتبات متطورة من حيث المجموعات أو الخدمات.

6- الأستاذ والبرامج التعليمية في علوم المكتبات:

الجدول رقم (04): تلقي الأساتذة لتكوين حول طرق واليات التدريس في LMD

النسبة	التكرار	التكوين في تدريس LMD
27,27	03	تلقيت تكوينا
72,72	08	لم أتلق تكوينا
99,99	11	المجموع

يعتبر التكوين خطوة ضرورية للتكيف مع بيئة التعليم الجديدة ووضع الأستاذ في صورة واضحة لفهم متغيرات هذه العملية بأسلوبها الجديد خاصة أن الأستاذ الجامعي تعود على أسلوب التلقين والإلقاء في النظام الكلاسيكي، في حين الأستاذ حديث التوظيف يجد نفسه في متاهة لا هو قادر على اعتماد وتقليد طريقة التدريس التي درس هو بها ولا هو قادر على فهم أسلوب النظام الجديد من حيث تركيبته أو من حيث تطبيقه. غير أن هذه المشكلة تداركتها الوزارة الوصية مؤخرا (مع بدايات 2013) من خلال إجراء دورات تكوينية في بداية كل موسم جامعي للأساتذة الموظفين حديثا وهو ما تؤكد نسبة 40%. والمتناسبة مع عدد الأساتذة الذين لا يملكون خبرة. وتمحورت محاور التكوين حول استراتيجيات التعامل مع الطلبة، وآليات تطبيق برامج LMD، وأخلاقيات المهنة... الخ. أما فيما يخص إعداد البرامج وتصميم المواد التعليمية فإن ما نسبة 80% تؤكد على أنها لم تستشر في إعداد البرامج العلمية، وهو ما انعكسه التغيرات المتتالية على مستوى البرامج الدراسية ككل أو على مستوى المادة البيداغوجية الواحدة.

7- الممارسة البيداغوجية في نظام LMD في علوم المكتبات:

إن التغيير في نمط التعليم لا بد أن يصاحبه تغيير في بيئة العمل التي لا بد أن توفر وتحسن مختلف الظروف من أجل تحقيق بيئة تعليمية متكاملة.

فمنط التعليم الحديث LMD يتطلب جملة من الإمكانيات والممارسات والوسائل المختلفة التي تضمن تحقيق الإبداع والابتكار والتفكير للطالب، وتوفر حسن أداء المهمة للأستاذ. والجدول الموالي يبين طبيعة الإمكانيات التي توفرها جامعة باجي مختار عناية إدارة عليا للتعليم في LMD

الجدول رقم (05): مدى توفير الجامعة لإمكانيات ومتطلبات التدريس في LMD

النسبة	التكرار	توفر الجامعة إمكانيات للتدريس في LMD
00	00	بيداغوجية تعليمية (خدمات مكتبية متطورة)
72,72	08	أجهزة تكنولوجية (الحواسيب، الأنترنت، عارض البيانات)
00	00	حجرات مخصصة للعمل الجماعي

وذلك ما أكدته نسبة 72,72% على أن الجامعة تقتصر الإمكانيات التي توفرها على الوسائل البيداغوجية والتكنولوجية التي تستدعيها العملية التعليمية متمثلة أساسا في الحواسيب وعارض البيانات ومختلف الملحقات الأخرى، غير أن المتطلبات الأخرى للتدريس لا تتوفر عليها الجامعة وخاصة مكاتب جامعية متنوعة المصادر والمجموعات ومتطورة من حيث الخدمات المقدمة خاصة قواعد وبنوك المعلومات، إضافة إلى افتقار الجامعة إلى حجرات دراسية متكيفة مع العمل الجماعي والتطبيقي وهو أمر ضروري في تدريس العديد من المقاييس التي تتطلب العمل في مجموعات.

أجمع كل أفراد العينة على تشجيعهم للطلبة على استخدام مصادر المعلومات بمختلف أشكالها كونها تتعدد وتتنوع وبإمكانهم الحصول على المعلومة من أماكن أخرى غير الأستاذ، خاصة في ظل النظام الجديد LMD حيث يعتبر الأستاذ موجها ومرشدا في العملية التعليمية وبالتالي فعليه أن يوجه الطلبة إلى مصادر المعلومات المتعلقة ببرنامجهم التعليمي فزمن التلقين ولى وتغير دور الأستاذ لتمتد واجباته ودوره خارج أسوار الجامعة. والعصر الحالي يعرف بعصر المعلومات والمعرفة وعلى الطالب ألا يكتفي بالمعلومات المقدمة من طرف الأستاذ فحسب وإنما لابد عليه أن يتوجه لكل مصادر المعلومات وبمختلف أشكالها سواء الورقية أو الحديثة خاصة ونحن في عصر من يملك المعلومة الصحيحة في الوقت المناسب يكون قد امتلك كل عناصر القوة والسيطرة. ويبقى الأستاذ متابعا للطلاب منظمًا لمعارفه يساعده على الإبداع والتفكير الجاد كما يوجهه إلى ارتياد المكتبة والاستفادة من مختلف إمكاناتها وخدماتها والتي تعتبر أهم عنصر في هذا النظام حيث إن نسبة 80% من الأساتذة تعتمد على تقديم أفكار وتوجيهات وعناصر عامة حول الموضوع ويوجه الطالب للتحضير وإعداد الموضوع وهو ما يستدعيه التعليم في LMD.

8- استخدام الوسائل التكنولوجية في العملية التعليمية بمناهج علوم المكتبات:

يشهد العصر الحالي تقدما تقنيا كبيرا في وسائل وتقنيات الاتصال والمعلومات والذي استفادت منه العديد من المجالات والقطاعات وأهمها التعليم الذي استثمر هذا التقدم بطريقة فاعلة سواء بدمج هذه التطورات في العملية التقليدية أو بخلق تعليم متطور متكامل يعتمد أساسا على توفر وسائل وتكنولوجيا اتصال عالية الجودة والكفاءة. وذلك لما تقدمه من دعم وتسهيلات للعملية التعليمية.

الجدول رقم (06): استخدام الأساتذة للأجهزة والوسائل التكنولوجية في LMD

النسبة	التكرار	فيم يتمثل استخدامك مع الطلبة للوسائل والأجهزة التكنولوجية في LMD
45,45	05	تدعيمك للدرس بالعرض المرئي
72,72	08	استخدام خدمات الانترنت في التواصل مع الطلبة

حيث تؤكد نسبة 72% من عينة الدراسة اعتمادها على وسائل وتجهيزات تكنولوجية خاصة وأنها توفر وتتيح إمكانية التواصل خارج الجامعة والوقت الرسمي للتدريس وهذا ما يضمن المتابعة المستمرة للطلاب التي تعتبر خطوة ومرحلة أساسية في التعليم في LMD، ويحتل الإنترنت بمختلف خدماته الصدارة حيث يؤكد كل المبحوثين على أنه ضروري للتواصل مع الطلبة، والهاتف بنسبة 80% حيث يستثني بعض الأساتذة هذه الخدمة لأسباب شخصية.

ومن بين جملة الخيارات التي وضعناها أمام الأساتذة أكد كلهم على أن خدمة البريد الإلكتروني هي من أكثر الخدمات الإلكترونية التي يعتمدونها للتعامل مع الطلبة نظرا لفاعليتها من حيث سهولة إرسال الملفات وتحميلها إضافة إلى سرية المعلومات المتبادلة عبر هذه الخدمة ما بين الأستاذ والطالب صاحب البريد الإلكتروني، ثم تليها مجموعات النقاش بنسبة 60% وذلك أن أغلبية الأساتذة ينشئون مجموعات نقاش ما بين أعداد محددة من الطلبة في التخصص الواحد ويتبادلون خلالها الأفكار ويناقشون البحوث مع أستاذ المادة، وتعتمد هذه النسبة من الأساتذة على هذه الخدمة الإلكترونية كونها خدمة تفاعلية وتسهل التواصل ما بين مجموعة من الطلبة يحدددهم الأستاذ، في حين أن اعتماد الأساتذة على مواقع وخدمات التواصل الاجتماعي المتمثلة في: Facebook بنسبة 90% وخدمة LinkedIn بنسبة 32% في حين يعتمدون على خدمة Tweeter, Video للتواصل مع الزملاء فقط. أما المنتديات العلمية مثلا فلا يتجه إليها كثيرا الأساتذة كونها متسعة المجال وغير محدودة الأعضاء على عكس مجموعات النقاش، إضافة إلى أن ما يعرضه الأستاذ في هذا المنتدى غير محمي من القرصنة والتزوير.

فاستخدام خدمات الأنترنت والتكنولوجيات الحديثة يعطي العديد من الميزات للتعليم الحديث أهمها: الإجابة على استفسارات الطلبة 84%، عرض وتقديم الدروس 40%، خاصة وأن أغلب المواقع الإلكترونية للجامعات الجزائرية اليوم تتيح منصات تعليمية إلكترونية تمكن الأستاذ من وضع الدرس وتقديمه وبإمكان الطالب المسجل الولوج إليها. مناقشة البحوث 32% وتظهر هذه الخدمة أكثر في منصات التعليم الإلكتروني أو خدمة Google groups التي يعتمد عليها الكثير من الأساتذة.

النتائج العامة للدراسة:

من خلال تحليل جملة المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تحليل أجوبة المبحوثين والدراسة النظرية تم التوصل إلى جملة من النتائج التي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

* إن نمط التعليم في نظام LMD تحكمه وتسيره جملة من العوامل والضوابط والمعايير المغايرة تماما لبيئة التعليم التقليدية.

* تلعب الخبرة في التعليم دورا أساسيا في تكوين الطالب والتعامل معه والقدرة على التكيف مع مختلف متغيرات بيئة التعليم.

* إن إتاحة المناخ الملائم لكل من الأستاذ والطالب المتوفر على مختلف الإمكانيات المادية والتكنولوجية يساعد على الفهم والتطبيق الصحيح للتعليم بنظام LMD.

* يعتبر التكوين المستمر للأستاذ الجامعي ضرورة حتمية للتعامل مع متغيرات التعليم في LMD خاصة في خضم التطور المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والتغير المستمر في البرامج التعليمية والتدفق الهائل للأوعية المعلوماتية بمختلف أشكالها.

* التغيير في الممارسات البيداغوجية للأساتذة في التعليم الحديث مقارنة بالطرق التقليدية حتمية تفرضها هيكلية البرامج التعليمية وفلسفة التعليم الحديث القائم على الإبداع والابتكار.

* الاعتماد على الوسائل التكنولوجية وشبكات التواصل الحديثة في LMD ضرورة فرضتها خصوصية هذا النمط من التعليم وتتمثل أساسا في الوصاية والمتابعة.

وما يمكن استخلاصه كنتيجة عامة للبحث أن هيكل نظام التعليم العالي LMD مختلفة تماما عما كان عليه النظام الكلاسيكي. وتقتضي الضرورة التعامل مع هذه الهيكل الجديدة بمختلف جوانبها: الإدارية، والقانونية وخاصة البيداغوجية بمجموعة ممارسات جديدة، متطورة ومدروسة وفق أسس هذا النظام وما تقتضيه العملية التعليمية في برامج التعليم العالي الذي يقوم أساسا على الوصاية التي تشمل متابعة الطالب الجامعي في مختلف مراحل حياته الجامعية، والتي تتطلب ضرورة اعتماد مجموعة ممارسات بيداغوجية جديدة تتلاءم مع طبيعة التكوين الجامعي ومعتمدة بالدرجة الأولى على مختلف تكنولوجيات الاتصال والمعلومات لتشمل بذلك التعليم والمتابعة خارج أسوار الجامعة وهو أهم مبدأ في فلسفة LMD.

خاتمة

إن التحول إلى نظام التعليم LMD فرض العديد من المتغيرات الحتمية على البيئة التعليمية، بحيث لم تعد الممارسات التقليدية في طرق التعليم صالحة خاصة وأن هذا النمط يركز على دعم الطالب من خلال توجيهه ومساعدته في البحث والتفكير والإبداع. لذلك لزم على الأستاذ الجامعي الاعتماد على مناهج وطرق حديثة للتعليم توجه الطالب وتساعد في عملية التعلم وتمكن الأستاذ من التقييم المستمر لقدراته وإمكانياته، خاصة وأن الممارسات البيداغوجية اليوم لا بد أن تضمن المرافقة المستمرة للطالب خاصة خارج الجامعة ما يستدعي اعتماد وسائل وتكنولوجيات حديثة تضمن الاتصال الفعال بين أطراف العملية التعليمية، فتغيير نمط التعليم العالي وانتهاج مجموعة أساليب واعتماد ممارسات بيداغوجية فعالة سيطور من العملية التعليمية الجامعية ويخرجها من النمط التقليدي وأساليب التلقين والإلقاء إلى عملية تفاعلية بين الطالب والأستاذ، وتتيح بذلك فرصة أوسع ومرونة للأستاذ الجامعي من أجل التدريس والمتابعة والإشراف وتحقق جودة في العملية التعليمية من خلال تكوين جامعي فعال يضمن تخريج كفاءات متخصصة ناجحة ولا يكون ذلك إلا من خلال:

- 1- توعية الأساتذة بأهمية التجديد والتغيير في الممارسات البيداغوجية في التعليم الجامعي الجديد LMD من خلال عقد الندوات وورشات العمل لنشر الوعي وإبراز أهمية التجديد البيداغوجي.
- 2- توفير الجامعة لمختلف الإمكانيات المادية والتكنولوجية التي تساعد على تطبيق مبادئ التعليم في LMD من قاعات تدريسية مناسبة، وحواسيب، ومختبرات ومكتبات تتوفر على مختلف مصادر المعرفة ومتصلة بقواعد معلومات رقمية متطورة.
- 3- ضرورة عقد دورات تكوينية دورية للأستاذ الجامعي تعرفه بكل ما هو جديد في المجال سواء من حيث الوسائل والتكنولوجيات المستخدمة في التعليم أو القوانين والمراسيم المنظمة للمهنة، كما تسمح هذه الدورات التكوينية بتبادل الخبرات بين الأساتذة.

الإحالات والهوامش:

- 1- سيدهم، خالدة هناء. أساتذة تخصص علم المكتبات والمعلومات بالجامعات الجزائرية بين واقع مهني ومستقبل تكنولوجي: دراسة ميدانية لكل الأقسام والشعب -Cybrarians Journal-. ع34، مارس 2014 تاريخ الاطلاع: 17.4.2015، متاح على الرابط: http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=660:khalida&catid=267:researches&Itemid=94
- 2- المقدمي، عبد الرزاق. التكوين في علوم المعلومات والتوثيق في بلدان المغرب العربي تحت تأثير التطور الجارف للتكنولوجيات الرقمية. متاح على الرابط: http://abderrazakmkadmi.free.fr/docts_PDF/article_HR_AbuDhabi.pdf. تاريخ الاطلاع: 03.10.2015.

3- ROUAG, Hamoudi. Pour un renouveau des pratiques pédagogiques à l'université, revue de science humaines, vol A. N32, Decembre 2009, pp 25-35.

- 4- مهري أمين دياب، 2006، الجامعة ومجتمع المعرفة. مستقبل التعليم الجامعي العربي: أبحاث تنموية وفعاليات أكاديمية، القاهرة، ص 57.
- 5- خالد محمد السعود، 2009، تكنولوجيا وسائل التعليم وفعاليتها. عمان: مكتبة المجتمع العربي، ص 320-323.
- 6- محمد صلاح السالم. [د. س.]. العصر الرقمي وثورة المعلومات: دراسة في نظم المعلومات وتحديث المجتمع. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ص 7.
- 7- حسن عبد العاطي، السيد أبو خطوة، 2009، التعلم الإلكتروني الرقمي: النظرية، التصميم، الإنتاج. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ص 19.
- 8- عادل سرايا، 2006، التصميم التعليمي والتعلم ذو المعنى: رؤية ابستمولوجية في ضوء نظرية تجهيز المعلومات بالذاكرة البشرية، عمان: دار وائل، ص 12.
- 9- سعيد بن حمد الربيعي، 2007. التعليم العالي في عصر المعرفة: التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل. عمان: دار الشروق، ص 542.
- 10- بلخير، عمر. واقع إصلاح التعليم العالي في الجزائر: دراسة تحليلية.
- 11- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. التعليم والبحث العلمي في الجزائر من 1962 إلى 2002 الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2002 ص 12.
- 12- سمية زاحي، 2014، مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر: دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة عنابة وسكيكدة، دكتوراه: علم المكتبات: جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، 2014 ص 249.
- 13- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007. إصلاح التعليم العالي. الجزائر: وزارة التعليم والبحث العلمي، ص 13.
- 14- Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, 2011, Guide pratique de mise en œuvre et de suivi du LMD. Alger: o.p.u, pp 17-18.
- 15- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة: التقرير العالمي لليونسكو، 2005، باريس: يونسكو، ص 64.
- 16- المرجع نفسه، ص 101.
- 17- سعيد بن حمد الربيعي، المرجع السابق، ص 264.
- 18- مخلوفي عابد، 2010 دور المكتبة الجامعية في ضوء إصلاح التعليم العالي. مجلة المعلومات العلمية والتقنية (RIST) مج 18، ع1، ص 108.
- 19- أحمد بن مرسل، 2005. مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2. الجزائر. ص 252.
- 20- Baddari, Kamal, Herzallah, Abdelkarim, 2015 Référentiel LMD: bien enseigner dans le système LMD. alger: office des publication universitaire, p 11.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- بن مرسل، أحمد. مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال. ط 2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- 2- حسن عبد العاطي، السيد أبو خطوة. 2009، التعلم الإلكتروني الرقمي: النظرية، التصميم، الإنتاج. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- 3- خالد محمد السعود، 2009، تكنولوجيا وسائل التعليم وفعاليتها. عمان: مكتبة المجتمع العربي.
- 4- دياب مهري أمين، 2006، الجامعة ومجتمع المعرفة. مستقبل التعليم الجامعي العربي: أبحاث تنموية وفعاليات أكاديمية. القاهرة.
- 5- سعيد بن حمد الربيعي، 2007. التعليم العالي في عصر المعرفة: التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل. عمان: دار الشروق.
- 6- عادل سرايا، 2006. التصميم التعليمي والتعلم ذو المعنى: رؤية ابستمولوجية في ضوء نظرية تجهيز المعلومات بالذاكرة البشرية. عمان: دار وائل.
- 7- محمد صلاح سالم. العصر الرقمي وثورة المعلومات: دراسة في نظم المعلومات وتحديث المجتمع. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

- 8- Baddari, Kamal, Herzallah, Abdelkarim. Référéntiel LMD: bien enseigner dans le systeme LMD. alger: office des publication universitaire, 2015.
- 9- مخلوفي عابد، دور المكتبة الجامعية في ضوء إصلاح التعليم العالي. مجلة المعلومات العلمية والتقنية (RIST). ع 1. مج 18، 2010.
- 10- ROUAG, Hamoudi. 2009, Pour un renouveau des pratiques pédagogiques à l'université. revue de science humaines. vol A. N32. Decembre.
- 11- سمية زاحي، 2014 مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر: دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة عنابة وسكيكدة. دكتوراه: علم المكتبات: جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة.
- 12- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. 2005. من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة: التقرير العالمي لليونسكو. باريس: يونسكو.
- 13- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2002، التعليم والبحث العلمي في الجزائر من 1962 إلى 2002. الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- 14- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2007. إصلاح التعليم العالي. الجزائر: وزارة التعليم والبحث العلمي.
- 15- Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique. 2011. Guide pratique de mise en œuvre et de suivi du LMD. Alger: o.p.u
- 16- سيدهم، خالدة هناء. أساتذة تخصص علم المكتبات والمعلومات بالجامعات الجزائرية بين واقع مهني ومستقبل تكنولوجي: دراسة ميدانية لكل الأقسام والشعب -. Cybrarians Journal -. ع 34، مارس -. 2014 تاريخ الاطلاع: 17.4.2015، متاح على الرابط:
http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=660:khalida&catid=267:researches&Itemid=94
- 17- المقدمي، عبد الرزاق. التكوين في علوم المعلومات والتوثيق في بلدان المغرب العربي تحت تأثير التطور الجارف للتكنولوجيات الرقمية. متاح على الرابط: http://abderrazakmkadmi.free.fr/docts_PDF/article_HR_AbuDhabi.pdf. تاريخ الاطلاع: 03.10.2015.